الأمـم المتحـدة



Distr.: General
2 October 2018
Arabic
Original: English

تنفيذ الاتفاق الإطاري بشـــأن الســـلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يقدّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم تقريرا عن تنفيذ الالتزامات المتعهّد بها في الاتفاق الإطاري بشـأن السـلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة[1]. ويقدم التقرير لمحة عامة عن التطورات المتعلقة بالســـلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى منذ صـــدور تقريري الســـابق (S/2018/209)، ويغطي الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨.

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – الحالة الأمنية

٢ – خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، كانت الســـمات الغالبة على الحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى هي النزاعات التي لم تحلّ في جمهورية أفريقيا الوســـطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب الســـودان؛ واســـتمرار أنشـطة الجماعات المسـلحة غير القانونية في الجزء الشـرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وورود تقارير عن وقوع حوادث أمنية في بعض المناطق الحدودية. وظل وجود الجماعات

(١) تشـمل المنطقة في هذا السـياق البلدان الثلاثة عشـر الموقّعة على الاتفاق الإطاري بشـأن السـلام والأمن والتعاون، وهي: أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوســطى، وجمهورية تنــــزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السـودان، ورواندا، وزامبيا، والسـودان، والكونغو، وكينيا. وبالإضـافة إلى ذلك، تعمل المنظمات الحكومية الدولية الأربع التالية كشهود/جهات ضامنة للاتفاق الإطاري: الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.



18-15773 (A) 041018 041018



المسلحة الأجنبية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وقيامها بأنشطة في هذه المنطقة يشكل تحديا أمنيا كبيرا، وظل هذا الأمر يوثر على إمكانات بناء الثقة وإقامة التعاون فيما بين بلدان المنطقة.

٣ - ومن التطورات الإيجابية التي شـهدتها الفترة ما جرى من تعاون بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا من أجل إعادة مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا منزوعي السلاح ومعاليهم إلى ديارهم، وكذلك الحال بالنسبة للمقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس السابقة، وذلك على إثر إطلاق آلية المتابعة الخاصة بإعادتهم، في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٤ - وأُحرز تقدم أيضا على صعيد نقل عناصر من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين يجري إيواؤهم في منشآت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الجزء الشـرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فحتى آب/أغسـطس ٢٠١٨، تم نقل ٥٧٦ عنصرا من هذا الجناح، من أصل عدد إجمالي أولي هو ٦٢٧ عنصرا، إلى بلدان ثالثة، وذلك نتيجة للجهود المشتركة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة.

٥ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، اسـتمر تدهور الحالة الأمنية في المقاطعات الشـرقية. وقامت بعض الجماعات المسـلحة المحلية، ومنها الحركة الوطنية من أجل النهضـة الناشـطة في كيفو الشـمالية، والتحالف الوطني الشعبي من أجل سيادة الكونغو المنضوي تحت قيادة ماي - ماي ياكوتومبا والناشط في أجزاء من مقاطعات كيفو الجنوبية ومانييما وتنجانيقا، بتقوية وضعياتها المعادية للحكومة.

٦ - وبينما لم تسـجَّل خلال الفترة المشـمولة بالتقرير أي مواجهات عسـكرية كان من بين أطرافها حركة ٢٣ مارس السابقة، فقد أعلنت هذه الجماعة في بيان أصدرته في ١٣ آب/أغسطس أن لها عناصر موجودة على الأراضي الكونغولية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وأفاد البيان بأن الحركة لا تعتزم الدخول في حرب، بل إن هدفها هو تعزيز فرص إجراء عملية انتخابية حرة وذات مصداقية في البلد.

٧ - وظل تحالف القوى الديمقراطية ناشطا في مقاطعة كيفو الشمالية، وأفادت التقارير بأنه واصل تجنيد أتباع له من البلدان المجاورة. وأفادت التقارير بأن العمليات التي قامت بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا ضد هذه الجماعة أسفرت عن انشقاق في صفوف التحالف الذي بات منذ حينها يقوم بعملياته من خلال جماعات صـغيرة مسـتقلة إلى حد كبير. ووقعت هجمات ادُّعي أن التحالف مسـؤول عنها، حيث اسـتُهدفت قوات الأمن الكونغولية والسـكان المدنيين الكونغوليين، وكذلك قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاسـتقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ بداية عام ٢٠١٨، قُتل ما يربو على ١٠٠ من المدنيين في هجمات التحالف. وكانت أخطر هذه الحوادث خلال الفترة المشـمولة بالتقرير هي الحادثة التي أودت بحياة ١٤ من المزارعين في ٢ آب/أغسطس، في تخوم بيني بمقاطعة كيفو الشمالية.

٨ - وشـهدت الفترة المشـمولة بالتقرير اسـتمرارا لحالة الضـعف المتزايد التي تعتري القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وذلك نتيجة لما أفادت به التقارير من وجود انقسـامات داخلية، إلى جانب إحراز شـيء من التقدم على صعيد إعادة مقاتلي القوات الديمقراطية منزوعي السلاح ومعاليهم إلى ديارهم في رواندا. ومع ذلك، ظلت القوات الديمقراطية نشطة وادُّعي أنها قامت بتجنيد عناصر من جماعات نياتورا المسلحة التي تغلب عليها طائفة الهوتو، وكذلك في متنزه فيرونغا الوطني، في مقاطعة كيفو الشـمالية. وعلاوة على ذلك، ثمة تقارير تفيد بأن القوات الديمقراطية قدمت الدعم اللوجسـتي إلى الجماعات المسـلحة المحلية، ولا سيما جماعات نياتورا.

٩ - وظلت الحالة الأمنية في بوروندي هادئة، وإن لم يكن بالإمكان التنبؤ بها. وفي ١١ و ١٢ أيار/مايو، شنّت عناصر مسلحة مجهولة الهوية هجوما على قرية في سيبيتوكي، بالقرب من الحدود بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فقتلت ما لا يقل عن ٢٦ من المدنيين. وادّعت السلطات البوروندية أن الهجوم قد وقع على أيدي جماعات مسلحة بوروندية تقوم بعملياتها من الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وطلبت من الآلية المشتركة الموسعة للتحقّق، التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، أن تقوم بالتحقيق في الحادث.

١٠ - واستمر وقوع الحوادث الأمنية العابرة للحدود على طول الحدود بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية من جهة، والحدود بين بوروندي ورواندا من جهة أخرى. وفي ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، قُتل أربعة جنود أوغنديين وثلاثة مدنيين في اشتباكات وقعت بين قوات أمن كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، على ضفاف بحيرة إدوارد. وطلبت السلطات الكونغولية من الآلية المشتركة الموسعة للتحقّق أن تجري تحقيقا في الحادث الذي ادّعت أن شرارته الأولى أُشعلت عندما دخل جنود أوغنديون الأراضي الكونغولية. وخلال الفترة نفسها، أعربت أوغندا عن قلقها بشأن وجود عناصر مسلحة قرب حدودها ممن يُعتقد أنهم ينتمون إلى ميليشيا قوات المقاومة الوطنية في إيتوري.

١١ - وعلى إثر ورود تقارير غير مؤكدة تفيد بوقوع أنشطة على أيدي الجماعات المسلحة في الأراضي الرواندية، بالقرب من الحدود مع بوروندي، أصدرت القوات المسلحة البوروندية بيانا في ١٠ تموز/يوليه أشارت فيه إلى أنها لم تجد أي دليل على وجود جماعات معارضة رواندية تقوم بعملياتها من الأراضي البوروندية.

١٢ - وظل الوجود المستمر للاجئين والمشردين داخليا من جنوب السودان على طول الحدود الكونغولية مع جنوب السودان يطرح تحديا أمنيا في ظل ورود تقارير تفيد بأن هناك عناصر في فصائل جنوب السودان تختلط مع جمهور اللاجئين. وظل هناك سياق مماثل سائد على طول الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يدّعى أن عناصر من جماعات مسلحة من جمهورية وسط أفريقيا دخلت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأشهر الأخيرة.

١٣ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، استمر احتلال الجماعات المسلحة أجزاء من أراضي البلد. وفي الشرق على وجه الخصوص، احتفظت الميليشيات بسيطرتها على العديد من المناطق المهمة اقتصاديا، واستمرت في تنفيذ الهجمات القاتلة، بما في ذلك ضد قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

باء - التطورات السياسية

١٤ - ظل بعض بلدان المنطقة، وبالأخص بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، يواجه حالة غموض وعدم استقرار في المجال السياسي على الرغم مما يجري من عمليات سياسية وعمليات حوار.

١٥ - ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى الرغم من التقدم المطّرد الذي يجري إحرازه في تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات، ظلت هناك توترات فيما يتصل بتنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وبالطرائق المتبعة في إجراء الانتخابات التي حُدّد لها تاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وكان قرار الرئيس جوزيف كابيلا احترام ما ينص عليه الدستور من تحديد للولايات

الرئاسية بولايتين اثنتين وعدم خوضه الانتخابات سعيا للحصول على ولاية ثالثة موضع ترحيب من المعارضة، ومن الشركاء الإقليميين والدوليين، كما ساعد قراره هذا على خفض حدة التوترات.

١٦ - وانتهت فترة تسجيل المرشحين للانتخابات الرئاسية في ٨ آب/أغسطس. ودُفع بإيمانويل رامازاني شاداري كمرشّح عن الجبهة المشتركة من أجل الكونغو التي يتزعمها الرئيس كابيلا. وأعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في ٢٥ آب/أغسطس أن ستة من المرشحين الذين كانوا قد سجّلوا أسماءهم كمرشحين في الانتخابات الرئاسية غير مستوفين لشروط الترشّح، بمن في ذلك السيد جان - بيير بيمبا، الذي كان قد عاد إلى كينشاسا في ١ آب/أغسطس، بعد صدور حكم دائرة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية في ٧ حزيران/يونيه بتبرئته من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية كان قد أدين بارتكابها. ولم يتمكن مويز كاتومبي، الحاكم السابق لمقاطعة كاتانغا السابقة وزعيم كتلة ''معا من أجل التغيير'' الذي كان مقيما في المنفى في بلجيكا، من تسجيل اسمه كمرشح.

١٧ - وفيما يتعلق بمسألة فتح الحيز السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أصرّ المسؤولون الحكوميون على أن تدابير بناء الثقة المتوخاة في الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ قد نُفّذت، بما في ذلك ما جرى في تموز/يوليه من إفراج عن العديد من السجناء السياسيين. ووفقا لما أفادت به الحكومة، فإن بقاء شخصيات من المجتمع المدني والمعارضة قيد الاحتجاز يرجع لخضوع هذه الشخصيات لإجراءات قضائية متصلة بتهم موجهة إليها بارتكاب أنشطة إجرامية. ومن جهتها، ادّعت الجماعات المعارضة أن استمرار احتجاز الشخصيات السياسية يشكل خرقا لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي حين أنه أُذن لبعض جماعات المعارضة السياسية أن تقيم تجمّعات عامة، لم يتم رسميا رفع الحظر المفروض على المظاهرات والتجمعات السياسية، وظل هناك تقييد لأنشطة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين.

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، ظلت أحزاب المعارضة تثير شواغل بشأن الاستخدام المزمع لآلات التصويت، فضلا عن مظاهر الاختلال في سجل الناخبين، وهو ما سُلّط عليه الضوء في عملية تدقيق أجرتها المنظمة الدولية للفرنكوفونية. وطالبت المعارضة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بمعالجة هذه الشواغل من أجل تعزيز الثقة في عملية التصويت.

١٩ - واستمرت الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية الرامية إلى تحسين الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك عملا بالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

٢٠ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، عقدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مؤتمر قمة مجموعتها الثلاثية المزدوجة في لواندا. وحضر الرئيس كابيلا مؤتمر القمة الذي جرى فيه حثّ الجهات السياسية الكونغولية الفاعلة على البقاء على التزامها بتنفيذ الجدول الزمني للانتخابات، كما جرى التأكيد مجددا على دعم العملية الانتخابية وتعزيز السلام والأمن والاستقرار السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢١ - وناقش الرئيس إيمانويل ماكرون، رئيس فرنسا، الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال زيارتين قام بهما إلى باريس كل من الرئيس بول كاغامي، رئيس رواندا، في ٢٣ أيار/مايو، والرئيس جواو لورنسو، رئيس أنغولا، في ٢٨ أيار/مايو. وفي ٢ آب/أغسطس، اجتمع الرئيس كابيلا والرئيس لورنسو في لواندا. وأكد الزعيمان على العلاقات الجيدة التي تربط بين دولتيهما ونوّها بالتقدم المحرز في

تنفيذ الجدول الزمني للانتخابات، وأكدا مجددا ما يتسم به الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون من أهمية محورية لتعزيز السلام في المنطقة.

٢٢ - وفي ١٠ آب/أغسطس، قام الرئيس سيريل رامافوسا، رئيس جنوب أفريقيا، بزيارة إلى كينشاسا. وفي بيان صدر بعد اجتماعه مع الرئيس كابيلا، نوّه الزعيمان بالتقدم المحرز في العملية الانتخابية.

٢٣ - وفي ١٤ آب/أغسطس، استضاف الرئيس لورنسو اجتماع قمة للقادة الإقليميين لمناقشة جملة أمور من بينها التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. وشارك في هذه المناسبة الرئيس علي بونغو أونديمبا، رئيس غابون، والرئيس دنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، إلى جانب ممثلين عن أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وعن مفوضية الاتحاد الأفريقي. وبدأت المناقشات المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية من حيث انتهى اجتماعان ثلاثيان كانا قد عُقدا بين الرئيس ساسو نغيسو والرئيس لورنسو والرئيس كابيلا في أواخر عام ٢٠١٧ وأوائل عام ٢٠١٨. وفي البيان الختامي، أكد الزعماء من جديد استعدادهم لدعم الشعب الكونغولي. وأعربوا عن قلقهم إزاء استمرار الأنشطة التي تقوم بها القوى الهدّامة، بما في ذلك تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعوا إلى تحرّك إقليمي ضد هذه الجماعات المسلحة.

٢٤ - وفي القمة العادية الثامنة والثلاثين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي عُقدت في ويندهوك في ١٧ و ١٨ آب/أغسطس، أثنى القادة على الرئيس جوزيف كابيلا لعدم سعيه لإعادة انتخابه، ولاحظوا أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ستواصل توفير التمويل واللوجستيات لإتاحة المجال لإجراء انتخابات سلمية ذات مصداقية.

٢٥ - وفي بوروندي، استمرت التوترات بين الحكومة والمعارضة. ورفضت أحزاب المعارضة التغييرات الدستورية التي كانت قد أُقرّت باستفتاء في ١٧أيار/مايو، وذلك على أساس أن الاستفتاء كان معيبا بطبيعته، وأن التغييرات المعتمدة تنطوي على تقويض لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي المبرم عام ٢٠٠٠. ولطالما اشتكت الجماعات المعارضة البوروندية من انعدام الحيز السياسي، ولم تساعد الظروف المحيطة باعتماد الدستور الجديد على نزع فتيل التوترات السياسية. وقوبل إعلان الرئيس بيير نكورونزيزا في ٧ حزيران/يونيه أنه لن يترشح لإعادة انتخابه في عام ٢٠٢٠ بالترحيب في المنطقة وعلى الصعيد الدولي.

٢٦ - وفي الوقت نفسه، فإن الجهود التي تبذلها المنطقة والمجتمع الدولي من خلال الحوار بين الأطراف البوروندية بقيادة جماعة شرق أفريقيا لم تحقق سوى قدر محدود من التقدّم على صعيد تعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع. وفي آب/أغسطس، أكدت حكومة بوروندي اعتزامها المشاركة في الدورة الخامسة للحوار المقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٢٧ - وأسفرت الجهود المجدّدة والمعززة من جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) عن إحراز تقدم كبير في عملية السلام في جنوب السودان. وتولّت السودان، بدعم من أوغندا، تيسير محادثات بين الأطراف المتفاوضة، حيث بُدئ من حيث انتهت الجهود السابقة التي تمت بقيادة إثيوبيا. وفي أعقاب التوقيع على وقف دائم لإطلاق النار في ٢٧ حزيران/يونيه، وما تلاه في ٥ آب/أغسطس من توقيع على اتفاق لتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية يقودها الرئيس سلفا كير، رئيس جنوب السودان، ويتولى فيها رياك مشار، قائد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، منصب

النائب الأول لرئيس الجمهورية، وقّعت الأطراف بالأحرف الأولى على مشروع وثيقة لإعادة تفعيل اتفاق تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في ٣٠ آب/أغسطس. بيد أن المعارضة أثارت تحفظات فيما يتعلق بجملة أمور منها عدد الولايات وترسيم الحدود القبلية وحدود الولايات والنصاب القانوني لجلسات البرلمان ومجلس الوزراء. وطلبت من رؤساء دول وحكومات الإيغاد أن يساعدوا على حل المسائل المعلّقة.

٢٨ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، استمرت الحكومة في إحراز التقدم صوب إعادة بسط سلطة الدولة، وإن كانت تواجه تحديات بسبب انعدام الأمن نتيجة لاستمرار أنشطة الجماعات المسلحة. وأنجز فريق الميسرين التابع للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة الجولة الثانية لمشاوراته مع الجماعات المسلحة الأربع عشرة المعترف بها في نيسان/أبريل. وعلى الرغم من جهود الفريق الذي يقوده الاتحاد الأفريقي، بدعم من الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغير ذلك من الشركاء الإقليميين، فإن هذا المسعى لم تتم بعد ترجمته إلى انخفاض قابل للقياس في أعمال العنف في البلد.

جيم - الحالة الإنسانية

٢٩ - ظلت التوترات السياسية والنزاعات في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان تمثل المتسبّب الرئيسي للأزمات والاحتياجات الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى. وهناك حاليا نحو ٧,٣ ملايين شخص مشردين في المنطقة، بواقع نحو ٤,٧ ملايين شخص من المشردين داخليا، ونحو ٢,٦ مليون من اللاجئين وطالبي اللجوء. والنزوح القسري هو أحد المصادر والنتائج الرئيسية لعدم الاستقرار وانعدام الثقة في المنطقة، ولا سيما في حالات التشرد التي طال أمدها، حيث يُنظر إلى جمهور اللاجئين في كثير من الأحيان من جانب الميليشيات المسلحة كهدف رئيسي لأنشطة التجنيد.

٣٠ - ومنذ بداية عام ٢٠١٨، وصل نحو ٠٠٠ ٩٠ من اللاجئين الكونغوليين الجدد إلى أوغندا، إلى جانب تزايد أعدادهم في بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا. ويوجد حاليا أكثر من ٠٠٠ ٧٨٠ لاجئ وطالب لجوء كونغولي في منطقة البحيرات الكبرى.

٣١ - وهناك ما مجموعه ٤٠٠ ٣٨٨ لاجئ بوروندي مستضافين في كل من أوغندا (٧٦٥ ٤٠)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (٧١٦ ٢٣٧)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٥٠٠ ٤٦)، ورواندا (٤١٧ ٦٨). وهناك ما يقدّر بـ ٠٠٠ ١٧٨ من البورونديين المشردين داخليا. ويُتوقّع استمرار عمليات العودة التي بدأت على إثر استئناف العمل بالاتفاق الثلاثي المبرم بين بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك ضغط متزايد في اتجاه إغلاق مخيمات اللاجئين الموجودة على طول الحدود بين بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وعودة جميع اللاجئين البورونديين إلى ديارهم قبل نهاية عام ٢٠١٩. وقد أثار هذا الأمر شواغل خطيرة على صعيد الحماية بالنسبة للاجئين الذين قد يجدون أنفسهم مجبرين على العودة مع قرب انتهاء المهلة.

٣٢ - وهناك نحو ١,٩ مليون شخص تم تصنيفهم كحالات انعدام شديد للأمن الغذائي عبر مختلف أنحاء منطقة البحيرات الكبرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وصارعت المنطقة أيضا مع حالات تفشي الأمراض المعدية، بما في ذلك الإيبولا والكوليرا.

٣٣ - وعلى الرغم من تزايد الاحتياجات، ظلت الاستجابات الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى تعاني من نقص التمويل. وحتى آب/أغسطس، كانت مستويات تمويل خطط الاستجابة الإنسانية لبلدان المنطقة كالآتي: ٢٦ في المائة لبوروندي؛ و ٢٩ في المائة لجمهورية أفريقيا الوسطى؛ و ٢٤ في المائة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ و ٤٤ في المائة لجنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، ظلّت خطط الاستجابة الإقليمية للاجئين فيما يخص كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان تعاني من نقص التمويل.

دال - حقوق الإنسان

٣٤ - كان الاتجاه السائد على صعيد حقوق الإنسان في منطقة البحيرات الكبرى هو استمرار انتهاك وتقييد الحقوق والحريات الأساسية، وسط سياق يغلب عليه تقلّص الحيز السياسي، إلى جانب ازدياد هشاشة أوضاع بعض الفئات، وبالأخص أوضاع المشردين داخليا واللاجئين.

٣٥ - وفي البلدان المتضررة من النزاع وعدم الاستقرار، فكما سُلّط عليه الضوء خلال الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، التي عُقدت في الفترة من ١٨ حزيران/يونيه إلى ٦ تموز/يوليه، استمرت الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة وقوات الأمن الحكومية على السكان المدنيين. ولئن سجّلت المنطقة تقدما على صعيد تنفيذ التزاماتها بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون من خلال تفعيل شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى، ما زال هناك ضعف في المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وفي احترام سيادة القانون. واستمرت أيضا الهجمات التي تستهدف الجهات الفاعلة الدولية، بما فيها الأمم المتحدة.

٣٦ - وفي كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، سُجّل تقدم محدود على صعيد الإفراج عن السجناء السياسيين وسجناء الرأي. وفي بوروندي، كانت هناك شكوى متكررة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من جانب المعارضة وجماعات المجتمع المدني، إلى جانب المدافعين عن حقوق الإنسان، لأن بعض أولئك الذين سُجنوا في سياق احتجاجات عام ٢٠١٥ ما زالوا في السجون، حتى بعد انتهاء أحكامهم أو حصولهم على عفو رئاسي. وكانت المنظمات الإعلامية المحلية والدولية تتعرض لرقابة لصيقة من جانب السلطات البوروندية، ويتم حجب ما تنتجه من مواد أو تعليق نشاطها إذا لم ترض الحكومة عن أدائها، ولا سيما في المرحلة السابقة للاستفتاء الدستوري الذي أجري في أيار/مايو. وعلاوة على ذلك، لم يُسمح لآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بالوصول إلى وجهاتها إلا بشكل مقيّد، وبالأخص لجنة التحقيق المعنية ببوروندي وفريق الخبراء المستقلين اللذان سُحبت تأشيرات أعضائهما في نيسان/أبريل ٢٠١٨، بُعيْد وصولهم إلى البلد.

٣٧ - وفي المعلومات المستكملة التي قدمتها لجنة التحقيق المعنية ببوروندي إلى مجلس حقوق الإنسان في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أفيد بأن انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة في البلد، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاختطاف وحالات الاختفاء القسري، وهي انتهاكات نُسب العديد منها إلى الجناح الشبابي المسلّح للحزب الحاكم، المعروف باسم إمبونيراكور. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أبرزت لجنة التحقيق في تقريرها أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتُكبت في البلد في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وانتقدت حكومة بوروندي التقرير بشدة ووصفته بالمضلل.

٣٨ - وفي جنوب السودان، أكد محققو الأمم المتحدة في تقرير صدر في تموز/يوليه أنه في الفترة ما بين ١٦ نيسان/أبريل و ٢٤ أيار/مايو، قُتل ٢٣٢ مدنيا على الأقل وجُرح كثيرون آخرون في الهجمات التي شنتها الحكومة والقوات المتحالفة معها. وأوصى المحققون بسرعة إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان لكفالة المساءلة.

٣٩ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، اعتمد البرلمان في أيار/مايو ٢٠١٨ الأنظمة التي تتناول في إطارها المحكمة الجنائية الخاصة إجراءات مقاضاة مرتكبي الجرائم الخطيرة التي وقعت منذ عام ٢٠٠٣، بما في ذلك خارج جمهورية أفريقيا الوسطى، وصدّقت المحكمة الدستورية على هذه الأنظمة.

ثالثا - تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون

٤٠ - واصل مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى تفاعله مع قادة المنطقة والجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون وغير ذلك من الجهات الإقليمية والدولية الشريكة، من أجل النهوض بتنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية التي ينص عليها الاتفاق الإطاري، إلى جانب القرارات المتخذة في الاجتماع الرفيع المستوى الثامن لآلية الرقابة الإقليمية.

ألف - التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤١ - يرد في تقريري الفصلي الثالث لعام ٢٠١٨ عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المقدم عملا بالقرار ٢٠٤٩ (٢٠١٨)، مزيد من المعلومات عن تنفيذ الالتزامات الوطنية الخاصة بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

باء - التزامات المنطقة

٤٢ - شهدت الفترة المشمولة بالاستعراض إحراز تقدم جيد في تنفيذ الالتزامات الإقليمية المتعلقة بتعزيز التعاون بشأن المسائل الأمنية والسياسية والاقتصادية، إلى جانب مكافحة الإفلات من العقاب عن طريق التعاون القضائي.

٤٣ - وأُحرز تقدم على صعيد الالتزام بمعالجة الشواغل الأمنية للدول الأعضاء من خلال إعادة المقاتلين السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومعاليهم إلى ديارهم، إلى جانب عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة، وذلك في سياق آلية المتابعة المنشأة لهذا الغرض.

٤٤ - وواصلت الأمم المتحدة تفاعلها مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وذلك عملا بما تقرّر في الاجتماع الثامن الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية فيما يتعلق بتعزيز لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق، قامت فرقة عمل مشتركة بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بإجراء تقييم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو، لتحديد وتلبية الاحتياجات اللازمة لتعزيز فعالية اللواء.

٤٥ - وفي أيار/مايو، اجتمع ممثلو أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في كاسيسي، أوغندا، لاستعراض الحالة الأمنية في المنطقة الحدودية. وفي تطور منفصل، اجتمعت اللجنة الدائمة المشتركة بين

البلدين في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آب/أغسطس لمناقشة تعاونهما الأمني والسياسي والاقتصادي. واستضافت رواندا اجتماعا ثلاثيا لآلية التعاون عبر الحدود في منطقة فيرونغا الكبرى شاركت فيه أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتمخّض عن توصيات مشتركة لتعزيز حفظ الطوائف وإنفاذ القانون في المنطقة.

٤٦ - وبذل القادة الإقليميون والمنظمات الإقليمية جهودا لمعالجة حالة عدم الاستقرار في المنطقة، ولا سيما من خلال تعزيز الانتقال السياسي السلمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية والدعوة إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة السياسية في بوروندي.

٤٧ - وفي هذا السياق، اجتمعت اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات، التي تتألف من وزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في برازافيل في ٢١ تموز/يوليه. وناقش المشاركون الحالة في كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، ودعوا المجموعة الثلاثية المنبثقة عن المؤتمر إلى بذل الجهود الدبلوماسية من أجل تطبيع العلاقات بين بوروندي ورواندا.

٤٨ - في ٧ حزيران/يونيه، بمناسبة يوم الحدود الأفريقي الثامن، قامت جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بعملية تعليم مادي لحدودهما المتاخمة لمنطقتي روبافو برواندا وغوما بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك في إطار جهود الترسيم التي تجري تحت مظلة برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود.

٤٩ - وأحرز تقدم أيضا على صعيد تفعيل شبكة منطقة البحيرات الكبرى للتعاون القضائي التي أنشئت في عام ٢٠١٦، وهو ما يحمل دلالة على التزام بلدان المنطقة بمكافحة الإفلات من العقاب، تماشيا مع الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى لعام ٢٠٠٦. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرع المدعون العامون رفيعو المستوى المنتدبون في تناول القضايا التي يكون من بين عناصرها جرائم من النوع العابر للحدود الذي يتطلب تعاونا قضائيا إقليميا معزّزا.

٥٠ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، استضافت كينيا مؤتمر القمة الرابع عشر للآلية الخاصة بمشاريع تكامل الممر الشمالي، وحضره كل من أوغندا وجنوب السودان ورواندا. وأكد القادة المشاركون التزامهم بالنهوض بالتكامل الإقليمي، وشددوا على أهمية الإسراع بخطى التحول الاجتماعي - الاقتصادي والتصنيع وخلق فرص العمل. وشهد مؤتمر القمة أيضا اعتماد معاهدة الانضمام إلى ميثاق الدفاع المشترك.

جيم - التزامات المجتمع الدولي

٥١ - ظل تركيز المجتمع الدولي منصبّا بقوة على الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما من خلال أنشطة المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين للمنطقة وأنشطة فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومن خلال الأنشطة الثنائية.

٥٢ - واستمر الشركاء الدوليون في تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، بما في ذلك من خلال التدخلات العابرة للحدود الهادفة إلى التصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة، وذلك في سياق الإطار الاستراتيجي الإقليمي للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى. غير أن التمويل المقدم للإطار الاستراتيجي الإقليمي ما زال منخفضا. فمن المبلغ المقدّر بـ ١٠٠ مليون دولار المطلوب للبلدان الخمسة المستهدفة، لم يرد سوى ٣,٩ ملايين دولار حتى الآن. ويتألف هذا المبلغ من ٢ مليون دولار من صندوق بناء السلام و ١,٩ مليون دولار من الاتحاد الأوروبي. وبقي ممثلي الخاص

على اتصال بالاتحاد الأوروبي من أجل مناقشة مسألة التمويل الإضافي. وواصل أيضا تعاونه مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين المعنيين والمديرين الإقليميين للوكالات والصناديق والبرامج لتعزيز الأنشطة المشتركة لجمع الأموال وتنفيذ المشاريع عبر الحدود.

رابعا – تنفيذ خريطة الطريق التي وضعها مبعوثي الخاص

٥٣ – واصل المبعوث الخاص بذل المساعي الحميدة لدعم تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وتحقيقا لهذه الغاية، تفاعل المبعوث مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بمن في ذلك القادة الوطنيون، والمسؤولون الحكوميون، والبرلمانيون، وممثلو الأحزاب السياسية، والجماعات النسائية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية.

٥٤ – وفي مختلف هذه التفاعلات، كرّر مبعوثي الخاص تأكيد التزام الأمم المتحدة بالنهوض بالسلام والأمن في المنطقة، ودعا إلى إجراء انتخابات وعمليات حوار سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع، فضلا عن إيجاد الحلول السياسية المستدامة. وشدد أيضا على ضرورة إحراز تقدم في تحييد القوى الهدامة وإعادة المقاتلين السابقين إلى ديارهم، إلى جانب التصدي للاستغلال والتجارة غير المشروعين للموارد الطبيعية وصلات هذه الأنشطة بالجماعات المسلحة.

٥٥ – وبالإضافة إلى ذلك، قام مبعوثي الخاص بحثّ القادة في المنطقة على تحديد وتقديم حلول دائمة للسكان المشردين وكفالة معالجة مسألة الإفلات من العقاب، حتى يتسنى تقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة إلى العدالة بشكل سريع. ودعا أيضا إلى زيادة حجم مشاركة المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية، وإلى مراعاة احتياجات النساء والفتيات لدى إعادة المقاتلين السابقين ومعاليهم إلى ديارهم.

ألف – المساعي الحميدة التي بذلها مبعوثي الخاص

تعزيز التعاون وبناء الثقة في المنطقة

٥٦ – اعترافا منه بأهمية القيادة والملكية الإقليميتين لجدول أعمال السلام والأمن في المنطقة، واصل مبعوثي الخاص دعم الجهود التي يبذلها الرئيس ساسو نغيسو بصفته رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وآلية الرقابة الإقليمية، وكذلك جهود الرئيس لورنسو، رئيس أنغولا، بصفته رئيس هيئة الشؤون السياسية والدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتعاون أيضا بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي والأمانة التنفيذية للمؤتمر من أجل التصدي لتحديات السلام والأمن في المنطقة وتعزيز التعاون بين هذه الكيانات.

٥٧ – وعلاوة على نتائج حلقة العمل الرفيعة المستوى التي عقدها مكتب مبعوثي الخاص ومفوضية الاتحاد الأفريقي، التي أقيمت للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لإبرام الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في أديس أبابا في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٨، شجّع مبعوثي الخاص على إقامة حوار صريح بين القادة لتسوية ما بينهم من خلافات والتصدي لأي مسألة قد تهدد العلاقات الطيبة وتُضعف أواصر الصداقة والتضامن بين البلدان المتجاورة. وخلال اجتماعين مع الرئيس ساسو نغيسو عُقدا في برازافيل في ٢٩ آذار/مارس و ٢٠ تموز/يوليه، شجّع مبعوثي الخاص الرئيس على اتخاذ مبادرات لبناء الثقة وتعميق التعاون بين البلدان المتضررة من أنشطة القوى الهدامة. وجرت أيضا مناقشة الحاجة إلى

هذا النوع من المبادرات في الاجتماع الوزاري الخامس للجهات الضامنة للاتفاق الإطاري، الذي عُقد في برازافيل في ٢٠ تموز/يوليه.

٥٨ - وعلاوة على ذلك، وفي إطار الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى التاسع لآلية الرقابة الإقليمية المقرر عقده في أوغندا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، اجتمع مبعوثي الخاص مع صامويل كوتيسا، وزير خارجية أوغندا، في كمبالا في ٢ آب/أغسطس. واتفق الاثنان على أنه ينبغي للآلية أن تغتنم الفرصة التي يتيحها هذا الاجتماع لمناقشة السبل الكفيلة بتسوية الخلافات وبناء الثقة والتعاون بين أعضائها.

القوى الهدامة

٥٩ - في جميع تفاعلاته، بما في ذلك في الاجتماع الوزاري الخامس للجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، أعرب مبعوثي الخاص عن قلقه إزاء استمرار الأنشطة التي تمارسها القوى الهدامة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعا إلى تجديد التعاون الإقليمي لمعالجة حالة انعدام الاستقرار والأمن في المنطقة.

٦٠ - وعملا بالقرار المتخذ في الاجتماع الرفيع المستوى الثامن لآلية الرقابة الإقليمية، قام مبعوثي الخاص والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى، بالتعاون الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بإطلاق آلية متابعة إعادة المقاتلين منزوعي السلاح إلى ديارهم في غوما في ٢٤ نيسان/أبريل. وتتألف الآلية من ممثلين عن أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، إلى جانب الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وفي أعقاب إطلاق الآلية، ساعد مبعوثي الخاص ومكتبه في تنظيم بعثة التقييم الأولى لآلية المتابعة، التي زارت مخيمات في جمهورية الكونغو الديمقراطية تستضيف مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا منزوعي السلاح ومعاليهم، ومخيمات في أوغندا ورواندا تستضيف مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة منزوعي السلاح. وفي الاجتماع الثاني للآلية، الذي عُقد في نيروبي في ٢٥ حزيران/يونيه، اعتمد المشاركون خريطة طريق للتعجيل بإعادة المقاتلين السابقين إلى ديارهم. وقد ساعد ذلك على تسريع جهود التوعية والإعادة إلى الوطن في تموز/يوليه وآب/أغسطس.

٦١ - وأسفرت جهود الآلية عن إعادة مجموعة أولية مكوّنة من ١٣ من عناصر حركة ٢٣ مارس السابقة من أوغندا إلى ديارهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإعادة ثلاثة من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا السابقين و ١٩ من معاليهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ديارهم في رواندا، بينما تستمر جهود التوعية الرامية إلى تشجيع غيرهم على أن يحذوا حذوهم. وعلاوة على ذلك، أسهمت أنشطة آلية المتابعة في تعزيز التعاون بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا فيما يتعلق بمسألة الإعادة إلى الوطن التي طال أمدها، والتي لطالما شكلت مصدرا للتوتر والريبة بين البلدان الثلاثة.

دعم الحوار والعمليات السياسية في المنطقة

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦٢ - قام مبعوثي الخاص بزيارة إلى كينشاسا في الفترة من ٣ إلى ٧ حزيران/يونيه للتواصل مع ممثلتي الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وكبار المسؤولين الحكوميين والجهات المعنية من المعارضة، إلى جانب

ممثلي المجتمع الدولي الموجودين في العاصمة. وأكدت مشاوراته الشواغل التي تتشاطرها المعارضة وبعض أعضاء المجتمع الدولي إزاء استمرار القيود المفروضة على الحريات السياسية، وإزاء ما ندّدت به المعارضة من عدم تنفيذ لتدابير بناء الثقة الرئيسية المنصوص عليها في الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وحث مبعوثي الخاص جميع أصحاب المصلحة على المساعدة على تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية، في إطار الامتثال الكامل للاتفاق. وخلال تفاعلاته مع الحكومة ورئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، سلّط الضوء على ضرورة معالجة ما لدى المعارضة من شواغل إزاء طرائق التصويت، ودعا إلى قيام اللجنة بنشاط توعوي واسع النطاق لبناء الثقة في العملية الانتخابية.

٦٣ - وأجرى مبعوثي الخاص أيضا مشاورات مع كبار المسؤولين الحكوميين في المنطقة، ومع ممثلين رفيعي المستوى عن الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى اجتماعيه مع الرئيس ساسو نغيسو اللذين نوقشا في الفقرة ٥٧ أعلاه، اجتمع مبعوثي الخاص مع الرئيس لورنسو، رئيس أنغولا، في ٩ آذار/مارس، ومع الرئيس يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس أوغندا، في ٣٠ نيسان/أبريل، لطلب دعمهما المستمر للعملية السياسية وعملية الحوار في المنطقة. وأجرى اتصالات متكررة مع كبار المسؤولين في الاتحاد الأفريقي، واجتمع مع إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي، في ٢٢ حزيران/يونيه لبحث الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغير ذلك من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

بوروندي

٦٤ - من أجل تحسين تنسيق الدعم المقدّم من الأمم المتحدة للعملية السياسية في بوروندي، استضاف مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى اجتماعا غير رسمي مع ميشيل كافاندو، مبعوثي الخاص لبوروندي، وفرانسوا فال، ممثلي الخاص لوسط أفريقيا. واتفقوا على مواصلة التنسيق الوثيق لجهودهم، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، لدعم الحوار بين الأطراف البوروندية من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت من اتفاق أروشا.

النهوض بالمرأة والسلام والأمن

٦٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مبعوثي الخاص العمل على تعزيز دور المرأة في العمليات السلمية والسياسية في منطقة البحيرات الكبرى.

٦٦ - ففي إطار مبادرة منه، وبعد التشاور مع الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمجلس الاستشاري لمنتدى المرأة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، أُوفِدَت بعثات إلى البلدان المتضررة من النزاعات في المنطقة. وتمثّل الهدف من هذه البعثات في إبراز شواغل المرأة وتعزيز مشاركتها في عملية صنع القرار وفي العمليات السلمية والسياسية في المنطقة.

٦٧ - وفي هذا الصدد، شارك مبعوثي الخاص يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه ٢٠١٨ في زيارة قام بها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة معا إلى جنوب السودان، بقيادة نائبتي، أمينة ج. محمد، والمبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، بينيتا ديوب. وعلاوة على ذلك، وفي الفترة من ٩ إلى ١٩ آب/أغسطس، يسّر مكتب مبعوثي الخاص إيفاد ”بعثات تضامنية“ إلى بوروندي،

وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت الوفود تحت قيادات نسائية تمثل منتدى المرأة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، والمنتدى الإقليمي للمرأة المنبثق عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى: كاثرين سامبا بانزا، الرئيسة السابقة لجمهورية أفريقيا الوسطى؛ وسبيسيوزا وانديرا - كازيبوي، النائبة السابقة للرئيس الأوغندي؛ وليبراتا مولامولا، الأمينة التنفيذية السابقة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ وعطيات مصطفى عبد الحليم، رئيسة المنتدى الإقليمي للمرأة.

٦٨ - وفي بوروندي، اجتمع الوفد مع الرئيس نكورونزيزا، والسيدة الأولى، والمسؤولين الحكوميين، والأحزاب السياسية، وممثلات المنظمات النسائية، وسائر أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين. وتركزت المناقشات على الحاجة إلى حيز للحوار السياسي الجامع ومشاركة المرأة على نحو شامل.

٦٩ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، اجتمع الوفد مع الرئيس فوستان أركانج تواديرا، ورئيس الوزراء، وممثلي البرلمان، والمحكمة الدستورية، وكنيسة الروم الكاثوليك، والجالية الإسلامية، والأحزاب السياسية، وممثلات النساء، وسائر أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين. ورحبت البعثة بالتزام الرئيس بالتشجيع على مشاركة المرأة بشكل أكبر في الحياة السياسية والعامة وفي مبادرة السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي في البلد.

٧٠ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، اجتمع الوفد مع رئيس الجمعية الوطنية، ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والأمن، ووزيرة الشؤون الجنسانية وشؤون الأسرة والطفل، ووزيرة العدل، وممثلي اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، والمجتمع المدني، والاتحادات النسائية. وحددت البعثة الحواجز الاجتماعية والثقافية والقانونية والمالية التي تحول دون مشاركة المرأة في العملية السياسية والانتخابية الجارية، ودعت إلى إصلاحات قانونية لمعالجة التدابير التمييزية القائمة ضد المرأة والأقليات.

٧١ - وستعرض نتائج البعثات على رؤساء دول وحكومات المنطقة في الاجتماع الرفيع المستوى التاسع لآلية الإشراف الإقليمية.

٧٢ - وعلاوة على ذلك، يسَّر مكتب مبعوثي الخاص مشاركة المنتدى الإقليمي للمرأة المنبثق عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في الزيارات الميدانية إلى أوغندا، والجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا التي أجرتها آلية المتابعة المعنية بإعادة المقاتلين السابقين إلى أوطانهم، لكفالة تلبية احتياجات النساء والفتيات في عملية التوعية والعودة الطوعية إلى الوطن.

التشرد

٧٣ - عطفاً على نتائج الاجتماع الرفيع المستوى الثامن لآلية الرقابة الإقليمية، وتحضيرا لعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن التشرّد سينظَّم بالاشتراك مع الأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، أجرى مبعوثي الخاص سلسلة من المشاورات مع الشركاء الإقليميين والدوليين، مما أكد الحاجة الملحة إلى معالجة مسألة التشرّد. وبناء على هذه المشاورات، اجتمع مبعوثي الخاص في ٢٨ أيار/مايو مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، لمناقشة التعاون بين مكتبه والمفوضية للترويج لحلول دائمة للأشخاص الذين شردتهم النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى. وقد نقل مبعوثي الخاص الرأي الذي اتفق عليه ممثلا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا ومفاده أن وجود اللاجئين في

المنطقة لفترة طويلة يشكل مصدرا للتوتر وعدم الثقة بين الجيران، وأن جهود تحقيق الاستقرار في مناطق أخرى، بسبل منها تحييد القوى الهدامة، من غير المرجح أن تؤدي إلى نتائج ما لم تعالج حالة التشرد.

٧٤ - وفي أعقاب الاتفاق، واصل مكتب مبعوثي الخاص العمل مع البلدان الموقعة، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وشركاء الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومجموعات المجتمع المدني من أجل تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى المذكور أعلاه بشأن التشرّد.

التعاون القضائي

٧٥ - في ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه، قام مكتب مبعوثي الخاص، بالتعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتنظيم الاجتماع الثاني لشبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى في دار السلام، بجمهورية تنزانيا المتحدة. والتزم كبار المدعين العامين في المنطقة بتعزيز التعاون الإقليمي عبر الحدود وبدأوا مناقشة قضايا محددة تتناول جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والجرائم المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

إدارة الموارد الطبيعية

٧٦ - شجع مبعوثي الخاص ومكتبه الجهود الإقليمية الرامية إلى الحد من أنشطة استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، ولا سيما الذهب، التي تمول أنشطة الجماعات المسلحة غير القانونية والشبكات الإجرامية ويحفزها ويسهم في عدم الثقة والاتهامات المتبادلة بين الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وفي ١٧ نيسان/أبريل، ألقى مبعوثي الخاص كلمة في افتتاح المنتدى الثاني عشر المعني بكفالة التحلي بالمسؤولية في سلاسل توريد المعادن، الذي أقامته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في باريس. ودعا إلى اتخاذ إجراءات مشتركة من جانب الشركاء الدوليين والبلدان في المنطقة لحرمان القوى الهدامة من الإيرادات غير المشروعة.

التعاون الاقتصادي

٧٧ - في أعقاب المؤتمر الأول بشأن استثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى الذي عُقد في كينشاسا في شباط/فبراير ٢٠١٦، واصل مكتب مبعوثي الخاص التخطيط للمؤتمر الثاني، الذي سيعقد روبافو، برواندا، في عام ٢٠١٩، بالتعاون الوثيق مع المجلس الإنمائي لرواندا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

٧٨ - وعقد أيضا مكتب مبعوثي الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى اجتماعا للمجلس المؤقت لمنتدى القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى في نيروبي يومي ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه، بمشاركة رؤساء غرف التجارة ووكالات ترويج الاستثمار من خمس دول مستهدفة في المنطقة، وممثلين عن كينيا وجماعة شرق أفريقيا. ووافق الاجتماع على خريطة الطريق لتنظيم المؤتمر الثاني لاستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى الذي يتضمن عقد جمعية عامة للمنتدى في وقت لاحق من عام ٢٠١٨.

باء - آليات الرقابة المتعلقة بالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون

٧٩ - ظلت لجنة الدعم التقني للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون تشارك بنشاط في رصد التقدم المحرز في تنفيذ القرارات الصادرة عن الاجتماع الرفيع المستوى الثامن لآلية الرقابة الإقليمية. وتركزت المناقشات التي دارت في الاجتماعين الحادي والعشرين والثاني والعشرين للجنة، المعقودين في نيروبي في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه و ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر، على التوالي، على التقدم المحرز في تحييد القوى الهدامة والتحديات الماثلة أمام ذلك، بسبل منها تحديداً تعزيز لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبدء آلية المتابعة المعنية بإعادة المقاتلين منزوعي السلاح إلى أوطانهم. وناقشت اللجنة أيضا التطورات في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان. وشجعت على استمرار مشاركة الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري في الجهود الرامية إلى تعزيز الثقة والتعاون بين البلدان في المنطقة. وتمخّض الاجتماع أيضا عن توصيات تتعلق بالالتزامات الإقليمية الأخرى، ولا سيما معالجة التشرد وتعزيز التعاون القضائي وإدارة الموارد الطبيعية والنهوض بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة.

٨٠ - واجتمع ممثلو الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون على المستوى الوزاري في برازافيل في ٢٠ تموز/يوليه. وترأس الاجتماع جان - كلود غاكوسو، وزير خارجية الكونغو، ممثلاً لرئيس كل من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وآلية الرقابة الإقليمية. وحضر الاجتماع مانويل أوغوستو، وزير العلاقات الخارجية الأنغولي، ممثلاً لرئيس هيئة الشؤون السياسية والدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وكبار ممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

٨١ - وشجع المشاركون في الاجتماع على تعزيز التعاون بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولواء التدخل التابع للبعثة من أجل زيادة الضغط العسكري على القوات الهدامة إلى أقصى حد ممكن؛ وطلب من حكومات أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا مواصلة التعاون في سياق آلية المتابعة المعنية بإعادة المقاتلين منزوعي السلاح إلى أوطانهم؛ واتفق على ضرورة تجديد الشروط الرامية إلى تحييد القوى الهدامة. وأكدوا أيضا على ضرورة تعزيز الحوار والتعاون بين بلدان المنطقة، بسبل منها تحديدا تبادل الآراء بانتظام على مستوى القيادة.

جيم - الشراكات مع المنظمات والحكومات الإقليمية وسائر كيانات الأمم المتحدة

٨٢ - واصل مبعوثي الخاص جهوده الرامية إلى تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية، والشركاء الثنائيين، ومكاتب الأمم المتحدة في المنطقة.

المنظمات الإقليمية

٨٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحادث مبعوثي الخاص بانتظام مع الاتحاد الأفريقي، بمن في ذلك مفوض السلم والأمن والمبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، ومع الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وساعدت هذه الجهود على التوفيق بين آراء الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن أفضل السبل الكفيلة بالتصدي للتحديات التي يواجهها السلام والأمن في المنطقة. وعلاوة على ذلك، أفادت تلك الجهود في كفالة الاتساق والتآزر بشكل أكبر بين الشركاء الإقليميين والدوليين في دعم تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

٨٤ - وواصل مبعوثي الخاص أيضا تعزيز الشراكة بين مكتبه والأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. واستمر التعاون الوثيق، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون القضائي؛ والمرأة والسلام والأمن؛ وإعادة المقاتلين السابقين إلى أوطانهم؛ والتكامل الاقتصادي؛ وتشريد السكان؛ والمبادرة الإقليمية المتعلقة بالتصدي للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية التي أطلقها المؤتمر. وقام مدير الشؤون السياسية في مكتب مبعوثي الخاص بزيارة بوجومبورا يومي ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس لتعزيز الإجراءات المشتركة بين المكتبين وتنسيقها.

الشركاء الدوليون

٨٥ - بالإضافة إلى حضور المشاورات التي نظمها فريق الاتصال الدولي والتحاور بانتظام مع المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين الآخرين لمنطقة البحيرات الكبرى، عقد مبعوثي الخاص، في ٧ أيار/مايو، اجتماعا في نيروبي ضم ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الداعمة للصندوق الاستئماني المخصص لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وهي بلجيكا، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، والاتحاد الأوروبي. وأكدوا جميعهم مجددا التزامهم القوي بدعم تنفيذ الاتفاق الإطاري وكذلك العمل الذي يضطلع به مبعوثي الخاص.

٨٦ - وفي أعقاب المناقشات السابقة مع ممثلي البنك الدولي، التي شملت الاتفاق على تعزيز التنسيق والتعاون في منطقة البحيرات الكبرى، اجتمع مبعوثي الخاص بجان -كريستوف كاريه، المدير القطري والإقليمي للبنك الدولي، في كينشاسا في ٥ حزيران/يونيه. واتفق الاثنان على أن يعقدا بصورة مشتركة اجتماعا إقليميا لاستعراض التعاون بين مكتبيهما.

التعاون مع سائر كيانات الأمم المتحدة

٨٧ - أجرى ممثلي الخاص اتصالات منتظمة وعقد اجتماعات مخصصة مع مسؤولين كبار آخرين من الأمم المتحدة في المنطقة، ولا سيما مع مبعوثي الخاص ميشيل كافاندو، وممثلي الخاص لوسط أفريقيا فرانسوا فال، على نحو ما أشير إليه أعلاه.

٨٨ - وفي ١ تموز/يوليه، في نيروبي، عقد مبعوثي الخاص الاجتماع نصف السنوي الخامس للتنسيق السياسي الذي ضم منسقي الأمم المتحدة المقيمين في البلدان الأساسية بمنطقة البحيرات الكبرى، وهي أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، فضلا عن ممثلي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب مبعوثي الخاص ميشيل كافاندو، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وساهمت هذه المبادرة في إجراء تقييم مشترك للتقدم المحرز والتحديات في المنطقة وأسفرت عن الاتفاق على تعزيز التعاون دعما للالتزامات السياسية والبرامجية المنسقة على المستويين الوطني والإقليمي.

٨٩ - وواصل أيضا مبعوثي الخاص، بالتعاون مع رئيس الفريق الإقليمي التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تعزيز وتوجيه الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بهدف تفعيل الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى. وبالإضافة إلى الجهود الرائدة في مجال تعبئة الموارد، عقد مبعوثي الخاص جلسة، على هامش اجتماع التنسيق السياسي، لاستعراض حالة تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي.

٩٠ - وفي ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل، حضر مكتب مبعوثي الخاص اجتماعا ضم كيانات الأمم المتحدة الموجودة في وسط أفريقيا، عقده مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في ليبرفيل. وحضر ممثلي الخاص أيضا الاجتماع الوزاري السادس والأربعين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المعقود في برازافيل في ١ حزيران/يونيه.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

٩١ - ألاحظ مع القلق أن منطقة البحيرات الكبرى لا تزال تواجه تحديات سياسية وأمنية كبيرة، رغم التطورات السياسية المشجعة في الآونة الأخيرة، على النحو المبين في هذا التقرير. ومن الضروري رفع مستوى الإرادة السياسية والتعاون بين الموقعين على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون من أجل النهوض بتنفيذ الاتفاق الإطاري. وعلى الرغم من التقدم الذي تحقق منذ أن دخل الاتفاق الإطاري حيز التنفيذ في شباط/فبراير ٢٠١٣، فإن الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار لم تُعالج بالكامل وما زالت مستشرية في المنطقة. ويؤدي هذا الوضع إلى إبطاء وتيرة التقدم الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية، إضافة إلى التسبب في معاناة كبيرة للسكان في جميع أنحاء المنطقة. وأحث قادة المنطقة على اغتنام الفرصة التي يتيحها الاجتماع الرفيع المستوى التاسع لآلية الرقابة الإقليمية لاتخاذ قرارات ملموسة بهدف تعزيز التعاون بين حكومات بلدانهم.

٩٢ - ويساورني القلق إزاء استمرار أنشطة الجماعات المسلحة التي لا تزال تؤجج حالة انعدام الأمن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى أساس المشاورات الجارية بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وتماشيا مع القرارات التي اتخذتها آلية الرقابة الإقليمية، ستواصل الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى تعزيز فعالية لواء التدخل التابع للبعثة. وأحث جميع البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون على التكاتف من أجل وقف أنشطة الجماعات المسلحة، عملا بالتزاماتها بموجب الاتفاق الإطاري وميثاق الأمن والاستقرار والتنمية، وبما يتفق مع قرار الاتحاد الأفريقي إخماد نار الحروب بحلول عام ٢٠٢٠.

٩٣ - وأرحب بإعادة تنشيط آلية المتابعة المعنية بإعادة المقاتلين منزوعي السلاح إلى أوطانهم، الأمر الذي أوجد دينامية إيجابية للتعاون بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وأشجع هذه البلدان، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وغيرهما من الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، على المضي قدما بهذه الهمّة للتوصل إلى حل نهائي لهذه المسألة الذي طال أمدها.

٩٤ - وأرحب بالتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكنني ألاحظ أن مصادر التوتر، بما في ذلك الخلافات بين الجهات الفاعلة السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان، لا تزال تحد من اتساع المشاركة السياسية الحقيقية. وأحث جميع أصحاب المصلحة على العمل معا من أجل تهيئة الظروف المفضية إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع، ولا سيما من خلال التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٩٥ - وفي بوروندي، ستواصل الأمم المتحدة دعم جماعة شرق أفريقيا في جهودها الرامية إلى تعزيز الحوار بين الأطراف البوروندية وجعله أكثر شمولا.

٩٦ - وأرحب بالتزام الحكومات في المنطقة بتعزيز التعاون في المسائل القضائية. وأشجعها على تفعيل شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى، واستخدامها لمكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز العدالة، وبناء الثقة بين القادة والناس العاديين في المنطقة.

٩٧ - وما زلت أشعر بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية في المنطقة، وأشجع مكتب مبعوثي الخاص والأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على مواصلة الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده بشأن تشرد السكان، بالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة المعنية. وأحث البلدان المعنية على العمل معا لإيجاد حلول دائمة للسكان المشردين، وأشجعها على العمل مع الأمم المتحدة والمؤتمر من أجل تحقيق هذه الغاية.

٩٨ - وأرحب بالبعثات التضامنية إلى بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، التي أجراها كبار المسؤولين في الأمم المتحدة، وشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، باعتبارها مبادرة هامة من أجل تعزيز إدماج المرأة في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية. وأشجع مكتب مبعوثي الخاص على مواصلة التعاون مع البلدان والمنظمات ذات الصلة، من أجل كفالة المشاركة الكاملة للنساء في المجالات السياسية والعامة في جميع أنحاء المنطقة.

٩٩ - ولا يمكن المبالغة بأهمية التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات في منطقة البحيرات الكبرى. وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى.

١٠٠ - وأود أن أشكر مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى والفريق التابع له. وأعرب عن تقديري للعمل القيِّم الذي أنجزته المنظمات الإقليمية في منطقة البحيرات الكبرى، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأود أيضا أن أشكر جماعة شرق أفريقيا على توجيه الحوار بين الأطراف البوروندية. وأخيرا، أثني على حكومات المنطقة على جهودها الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك المجتمع الدولي على دعمه لمساعي تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.